المدن الجديدة في الجزائر
الواقع والآفاق

علام زيدالمال نجوى*

ملخص:

أدى النزوح الريفي، والنمو الحضري المتزايد في المدن الجزائرية الكبرى، إلى العديد من المشاكل أهمها مشكلة السكن، والتهيئة العمرانية للفضاءات الحضرية ، وكذا تدني مستوى الخدمات، وعليه فقد استوجب الأمر إنشاء تجمعات حضرية جديدة مزودة بمختلف الهياكل الخدماتية والبنى التحتية الضرورية، فكانت سياسة إنشاء المدن الجديدة هي الحل المتوقع لهذه المشاكل، وللتحكم في التوسع العمراني الذي تعرفه الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

المدينة، المدينة الجديدة، النمو الحضري، التهيئة العمرانية، المجال العام

Abstract :

rural displacement and increased urban growth in the major algerian cities have led to many problems, the most of is housing and urbain spaces, and low level of services, accordingly it was necessary to establish a new urban communities that have structures and necessary services, so the new cities policy was the expected solution to these problems, and to control the urban expansion that Algeria knows.

Keywords:

the city, the new city, urban growth, urbanization, public space

* باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

مقدمة:

أصبحت مدن العالم تعيش نموا متسارعا للسكان خصوصا في السنوات الأخيرة بفعل الزيادة الديمغرافية، وكذا التنقل إلى المدن (الهجرة الداخلية)، حيث أصبحت بذلك تعاني من مشاكل عديدة، كما شهد العالم تطور علمي وتقني في مختلف الميادين والذي أثر في طرق البناء وتنوع الخدمات، حيث عرفت المدن قفزة كمية ونوعية لم نشهدها من قبل، الأمر الذي جعل المدن تستقطب الكثير من السكان وبوتيرة متزايدة سنويا.

الجزائر ليست استثناء من هذا الأمر، فالمدن الجزائرية عرفت هي الأخرى – خاصة المدن الكبرى والعاصمة- تدفقا كبيرا للسكان نحوها من خلال هجرات داخلية كبرى أو ما عرف بالنزوح الريفي، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ المدن وضواحيها، وكذا ظهور العشوائيات وبيوت الصفيح، مما انعكس على الظروف المعيشية في المدينة، وارتفاع نسبة البطالة ، وكذا ضعف الخدمات وتدنيها نتيجة الضغط الكبير على المرافق العمومية.

إن تفاقم هذه المشاكل وازدياد الطلب على السكن، دفع بالقائمين على قطاع العمران بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة فتم الاعتماد على العديد من آليات التخطيط الحضري ضمن سياسة عمرانية شاملة ، ومدروسة من قبل الحكومة، من بين هذه الآليات تم الاعتماد على إقامة مدن جديدة لامتصاص التكدس السكاني في عواصم المدن، وهذا بإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق في إطار تخطيط عمراني مبني على أسس علمية حديثة.

إشكالية الدراسة: تعتبر المدن الجديدة من السياسات العمرانية الضرورية التي تنتهجها الدول بصفة عامة، للتقليل من التركز السكاني، في المدن الكبرى، وذلك عن طريق جذب السكان لها، والسعي لتوفير جميع احتياجاتهم. ظهرت في الجزائر العديد من المدن الجديدة نذكر منها مدينتي "سيدي عبدالله" بالعاصمة و"بوغزول" في المدية ، وكذا مدينة "علي منجلي" بقسنطينة، وعليه نطرح التساؤل الآتي: إلى أي مدى استطاعت سياسة المدن الجديدة، الحد من مشكة اكتظاظ المدن الكبرى ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة العمرانية الجزائرية من خلال سياسة المدن الجديدة، تطورها، ميكانيزماتها، وطريقة تسييرها، كما تتناول الدراسة أهم المدن الجديدة التي تم إنشاؤها في الجزائر ومحاولة معرفة مدى تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها، وأخيرا معرفة أهم المعوقات والتحديات التي عرفتها المدن الجديدة الجزائرية.

منهجية الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة في منهجيتها على الأسلوب الوصفي التحليلي لتبيان الواقع العمراني الحالي في الجزائر، وكيفية إدارته والتعامل معه، حيث اعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة

والبيانات ومختلف الدراسات المتعلقة بالموضوع، الأمر الذي ساعدنا للتعرف على واقع السياسة العمرانية المنتهجة للتعامل مع مختلف المشكلات الحضرية.

فرضيات البحث: وفقا لإشكالية الدراسة فقد اعتمدنا الفرضية التالية

تعتبر المدن الجديدة الحل الأمثل لمشكل النمو الحضري في الجزائر.

أولا: إطار مفاهيمي :

المدينة: تعتبر المدينة أهم وأعقد نمط عمراني شيده الإنسان، بما تحمله من خصائص ومميزات تحدد هويتها التاريخية والثقافية، وعليه يوجد العديد من التعريفات لمفهوم المدينة، لكننا سنعتمد على تعريف واحد يعتبر جامع للمفهوم.

يعرفها مصطفي الخشاب:" المدينة عبارة عن وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة، والنطاق مقسمة إداريا، ويقوم نشاطها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، حيث تتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها، وبتخطيط مرافقها ومبانيها، كما تتميز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية بالطبقية".[1]

أما فيما يخص المدن الجديدة، فلا يوجد اتفاق عام ببين المخططين وعلماء الاجتماع حول مفهومها، حيث يعرفها البعض بأنها:"تلك السياسات التي تنتهجها الكثير من الدول لحل مشاكلها العمرانية، وبالتحديد بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها، كما أنها تنظم عملية التوسع حول المراكز الكبرى، وتمثل أيضا وسيلة من وسائل التنمية الحضرية في المناطق المحيطة بها".[2]

أما في الجزائر فيعرف القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 بأن المدن الجديدة هي:" كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وهي تشكل مركز نوازن اجتماعي، واقتصادي، وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز".[3]

إذن فالمدن الجديدة هي نمط عمراني جديد يخضع لأساليب التخطيط الحضري، وتعتبر إحدى الوسائل العمرانية التي تنتهجها معظم الدول للتخفيف من النمو الحضري الكبير الذي تشهده وأيضا مختلف الاختلالات العمرانية.

---

[1] لمزواد صباح، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة،د.ت، ص 41

[2] عبد الرؤوف الضبع،علم الاجتماع الحضري(قضايا وإشكالات)، الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2003. ص 227

[3] المادة 02 من القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد34، 14 ماي 2002 .ص 4

وعليه يمكننا تعريف المدن الجديدة كما يلي: " المدينة الجديدة هي ذلك التوسع العمراني الجديد، يتم إنشاؤها للتخفيف من الكثافة السكانية المتزايدة بالمدن الرئيسية أو لإحداث تنمية اقتصادية بمنطقة معينة"

ج- دوافع إنشاء المدن الجديدة: يمكن اعتبار عامل الازدحام والكثافة العالية للسكان في المدن الكبرى، أهم عامل دفع لاعتماد سياسة المدن الجديدة، حيث تسبب ذلك النمو الحضري الكبير في نقص الخدمات، وزيادة مشاكل البنية الأساسية، والنقص الكبير في المساكن، وعليه فإن إنشاء مدن جديدة يساهم في التحكم في النمو الحضري المتزايد، ويخلق توازن بين السكن والعمل وتوافر الخدمات، وأيضا جذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في عواصم المدن الكبرى من خلال محاولة إعادة توزيعها عبر مختلف مناطق الإقليم، وتشجيع العملية التنموية في الأقاليم ذات الموارد غير المستغلة، لكن في الأخير تبقى دوافع إنشاء المدن الجديدة مختلفة من دولة إلى أخرى يمكن إجمال بعضها كالآتي:

دوافع اجتماعية: تتمثل في مشاكل النمو الديمغرافي من حيث التوزيع، والكثافة، ومشاكل أخرى مرتبطة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، أي أن اللجوء لسياسة المدن الجديدة يكون بدافع ضبط النمو الحضري المتزايد في المدن الكبرى، للتخفيف من تفاقم عدم التوازن فيها بين متطلبات الحياة اليومية للسكان وقدرة البنى التحتية للمدينة على إشباعها.[4]

لدوافع الاقتصادية: تتمثل في محاولة تطوير وتنمية مناطق جديدة، فهناك بعض المناطق التي تتوفر بها إمكانات وموارد هامة يمكن استغلالها بصورة أفضل من خلال إقامة مدن جديدة بها، أو بهدف إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على إقليم الدولة بدلا من تركزها في المدن الكبرى.[5]

الدوافع السياسية: يقصد بها قيام المدن الجديدة لأسباب متصلة باستراتيجية الدولة سياسيا، أو عسكريا حيث تقوم الدولة بتغيير العاصمة الإدارية بنقل الإدارات المركزية إلى مدينة جديدة، وبالتالي حل مشكلة الضغط على المدن العواصم ولو بشكل نسبي، أو بسبب عسكري كالمدن الجديدة الحدودية ذات الوظائف العسكرية.[6]

الدوافع الطبيعية:أصبحت المدن اليوم تواجه العديد من التحديات فيما يخص نوعية البيئة الحضرية (المياه، النفايات، الضجيج، التلوث، المساحات الخضراء، المجال العام...) حيث تزدحم المدن الكبرى بشتى أنواع وسائل النقل المفرزة لأكسيد الكربون، وكذلك تركز القاعدة الصناعية بها مما أدى إلى تدهور البيئة. وعليه فإن الدوافع البيئية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء مدن جديدة تكون صديقة للبيئة، أو كما

[4] عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق. ص 257

[5] حامد عبد الهادي، المجتمعات العمرانية الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، القاهرة: دار غريب. ص 23

[6] المرجع نفسه، ص 24

تسمى المدن الخضراء، والتي تعتمد على الطاقات النظيفة وإعادة الرسكلة، بالإضافة إلى ملامحها العمرانية المتميزة بوجود حزام أخضر محيط بها، واهتمامها بالمساحات الخضراء داخلها، الأمر الذي يشكل بيئة صحية للسكان عكس المدن الكبرى.[7]

مهما كانت دوافع إنشاء المدينة الجديدة، فإنها تؤدي إلى انتشار السكان في مساحات جديدة عن طريق:

خلق تيارات هجرة من المدن الكبرى المزدحمة إلى هذه التجمعات الجديدة.

تحويل تيارات الهجرة القادمة من الريف اتجاه المدن الكبرى، نحو هذه المدن الجديدة الأمر الذي يترتب عنه:

خفض الكثافة السكانية في المناطق المزدحمة مما ينعكس على زيادة كفاءة تشغيل المرافق العمومية وتحسن مستوى الخدمات.

رفع الكثافة السكانية في المناطق النائية مما يساعد على زيادة استغلال مواردها.[8]

د- التهيئة العمرانية: يقصد بالتهيئة العمرانية مجموع التدخلات المطبقة باستمرار في المجال الحضري الاجتماعي، والفيزيقي من أجل تحسين مستوى التنظيم، والوظائف وكذا بتنميته من خلال عمليات إعادة تأهيل المجال –la réhabilitation- أو التحديث -la rénovation–، أو حتى التوسع الحضري.[9]

وعليه فالتهيئة العمرانية بهذا الشكل تأخذ معنى واسع من حيث أنها تحقق الانسجام، والتوافق بين كل ما هو جديد -يُنشئ-، وما هو قديم -يرمم ويحافظ عليه- في كل العمليات التي تعنى بالسياسة العمرانية.

ه- النمو الحضري: تنمو المناطق الحضرية، ويزداد السكان في المدن إثناء عملية التحضر، ويمثل النمو الحضري ظاهرة عالمية، حيث يمثل توسعا عمرانيا من حيث الزيادة في عدد سكان المدن، وأيضا في عدد المساكن، والفضاءات العمرانية الجديدة.

يحدث النمو الحضري نتيجة زيادة ديمغرافية في عدد السكان بسبب ارتفاع نسبة الخصوبة، أو بسبب موجات هجرة قد تكون داخلية أو خارجية نحو المدن الكبرى.

إن عملية النمو الحضري عملية عفوية غير مخطط لها، ولهذا فالنمو الحضري يعتبر أحد أبرز مشاكل المدن حاليا، فالعدد الكبير للأشخاص المتوافدين على المدن يخلق توسعا عمرانيا عشوائيا وفوضويا على ضواحي المدن، ويسبب ضغطا متزايدا على المرافق والخدمات.[10]

---

[7] المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء البيئة، وثيقة توجيهية بشأن المدن الخضراء، المغرب: أكتوبر2017. ص 15 16

[8] حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2009/2008. ص 74

[9] Zucheli Alberto, introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine,v3,OPU.ALGER.1984.p10

[10] سناء ساطع عباس، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد26. 2012. ص 242

و- المجال العام: يمكن تعريف المجال العام بأنه ذلك المجال المفتوح في جميع الأوقات مثل الساحات العامة، الشوارع، الحدائق العامة، الطرقات... حيث يكون الدخول إليه متاح لجميع فئات المجتمع دون تمييز، ويمكن أن تقام فيه أنشطة ليست بالضرورة محددة، على أن تتوافق مع شروط إستعمال المجال التي وضعتها السلطات العامة.[11]

ثانيا: المدن الجزائرية بين تراكمات الماضي وإختلالات الحاضر

تعاني المدن الجزائرية من اختلالات كبيرة نتيجة التحولات العميقة والسريعة التي عرفتها خاصة في العقود الأخيرة، والتي أدت إلى أزمة حضرية حقيقية تبدو مؤشراتها واضحة على مورفولوجية المدينة، ويمكن تلخيص أهم هذه الإختلالات في مايلي:[12]

مشكلات فيزيقية: تتمثل في اختلالات للمجال العام نتيجة التوسع الحضري العشوائي الكبير على حساب الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، إضافة إلى مشاكل بيئية نتيجة بيوت الصفيح المنتشرة على الضواحي، ضف لذلك مشكلة النقل والازدحام المروري.

مشكلات اجتماعية: تتمثل في انتشار الجريمة، الهامشية الحضرية، حيث أصبحت المدينة الجزائرية تمثل مجالا للإقصاء الاجتماعي والتهميش، نتيجة هشاشة العلاقات الاجتماعية بسبب الطبقية المتزايدة، والفردانية.

مشكلات اقتصادية: بعد النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن الجزائرية، تفاقمت حدة البطالة وارتفعت نسبتها، مع تنامي الاقتصاد غير المهيكل، الذي سمح باحتلال الأملاك العمومية، والاستحواذ على المجال العام من طرف الباعة المتجولين عبر الشوارع والأرصفة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة الطرقات وخلق الاكتظاظ، ضف لذلك انتشار الأسواق السوداء التي تصعب مراقبتها والتحكم فيها.

مشكلات تشريعية وتنظيمية: وتتمثل في تعدد الفاعلين الحضريين، وتداخل اختصاصاتهم ومهامهم، بسبب عدم تحديدها بدقة بين الادارة المركزية والادارات المحلية، وحتى الجهوية أيضا مما أدى إلى حدوث فوضى في التسيير الحضري، وغياب رؤية شاملة لسياسة المدينة، الأمر الذي فاقم من مشكلة الفساد و البيروقراطية في تسيير المدن.

لهذه الأسباب وغيرها، اعتمدت الجزائر سياسة عمرانية قائمة على إنشاء المدن الجديدة، غير أن اللبنة الأولى لهذه السياسة تم اعتمادها منذ عقود فكانت آلية "المناطق السكنية الحضرية الجديدة، zone d'habitat urbaine nouvelle" الحجر الأساس نحو تأسيس مدن جديدة.

---

[11] PETER G.GOHEEN,public space and the geography of the modern city,Annals of the association of American geographers , Vol 74,N◈4, jun 1992.p 206

[12] بوبكر حربوش، النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة، أي سياسة للمدينة؟، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، جوان 2017. ص 205

بدأت الجزائر العمل بهذه الآلية العمرانية سنة 1975، حيث كانت النواة الأولى لإنشاء فضاءات عمرانية جديدة، بهدف التحكم في التوسع العمراني بالمدن الكبرى، ولتوفير السكن للأعداد المتزايدة من النازحين نحو المدن.

وقد عرفت أغلب المدن الجزائرية توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الآلية العمرانية، حيث تم إنجاز ما يقارب مليون سكن جماعي لغاية 1990 على النمط العمودي (عمارات)، وقد تركزت أغلب هذه المناطق السكنية بالمدن الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة...[13]

نجحت هذه الوسيلة العمرانية العمومية في توفير السكن، وحل جزء هام من أزمة السكن، إلا أنها عرفت العديد من النقائص فيما يتعلق بتوفير جميع الهياكل والتجهيزات الضرورية لسكانها، حيث أصبحت هذه المناطق السكنية مجرد مراقد للسكان فقط، وتعتمد اعتمادا كليا على الخدمات، والتجهيزات المتواجدة في مراكز المدن التي أنشأت بها، وعليه أصبحت هذه الفضاءات العمرانية الجديدة عبئا زائدا على المدن ومراكزها، بدلا من تخفيف الضغط عليها حيث فاقمت من مشاكل النقل، والأزمة المرورية، وسوء الخدمات الإدارية والصحية ، كما أنها لقيت انتقادات كبيرة لأن معظمها تم إنجازها على أراضي فلاحية خصبة، ولم تراعي المقاييس البيئية والمساحات الخضراء.

أمام هذا الوضع، وتفاقم الأزمة السكنية واكتظاظ المدن الجزائرية كان لزاما على المعنيين بالشأن العمراني أن يجدوا حلولا لهذا الوضع، وقع الاختيار على سياسة المدن الجديدة وتم اعتبارها الحل الأمثل لهذا الوضع، ومشكلات المدن الكبرى.

بناءا عليه صادقت الحكومة على عدة مشاريع لإنشاء مدن جديدة في الجزائر سنة 1995، وبالخصوص قرب المدن الكبرى – العاصمة، قسنطينة، وهران- لامتصاص الفائض السكاني منها، خاصة وأن أغلب الجزائريين يعيشون في الشمال بنسبة تفوق 91٪، رغم شساعة مساحة الجزائر، وبهذا المعدل فإن أغلب السكان يعيشون في مساحة لا تتجاوز 12٪ من المساحة الكلية للبلاد، ومعظمها بناءات عمرانية كثيفة ومتزاحمة.[14]

لكن بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، تم إهمال مشاريع المدن الجديدة لاسيما ، الأمر الذي فاقم من أزمة المدينة والسكن أكثر مما كانت عليه، حتى سنوات 2000 أين قررت الجزائر العودة لهذه السياسة لمحاولة الخروج من الأزمة، من خلال القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002، والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، وذلك بإعادة توزيع السكان على المناطق الصحراوية والهضاب العليا –القانون 02-08 يمنع إنشاء مدن جديدة في

[13] بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2000. ص 72

[14] سكان الجزائر، http://ar.m.wikipedia.org/wiki/D8 بتاريخ 05/24/ 2017 سا 18:20

الشمال إلا في حالات إستثنائية-، وقد أنشأت المدن الجديدة على فترات، حيث كانت أولها المدينة الجديدة بوغزول –الحلم الذي لم يتحقق-

توزيع المدن الجديدة على التراب الوطني: تم إقرار العديد من القوانين والمراسيم المتعلقة بإنشاء المدن الجديدة في الجزائر، وفي مختلف مناطق الوطن على غرار المرسوم الرئاسي رقم 04-97 المتعلق بقرار إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، والمرسوم التنفيذي رقم 04-275 القاضي بإنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد اللّه، والمرسوم التنفيذي رقم 04-96 الذي يتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوعينان، وغيره من المراسيم التي تنظم إنشاء مدن جديدة أخرى، وتتوزع هذه المدن الجديدة كالآتي:

المدينة الجديدة بوغزول: تعتبر هذه المدينة مشروع ضخم، وطفرة في إنشاء المدن الجديدة بالجزائر ، فقد حدد لها موقع استراتيجي هام، تبعد 160 كم جنوب العاصمة الجزائرية، وهي بمحاذاة طريقين وطنيين فالأول يربط الجزائر العاصمة بالأغواط، والثاني يربط ميلة بتيارت. كان يفترض أن تكون بوغزول العاصمة الجديدة للجزائر، وتمت دراسة المشروع لكن لأسباب مالية تم تجميده، وصرف النظر عنه، حتى سنة 2003 أين أعيد النظر فيه وخصصت له 49 مليار دينار، حيث أنجزت مختلف الدراسات اللازمة لإنجاز مدينة إيكولوجية عصرية، تنافس أرقى المدن العالمية، وبعد فشل المناقصات التي ألغيت لأسباب مالية، أوقف المشروع حتى سنة 2008 أين أقيمت مناقصة دولية فاز بها تكتل كوري، وتم الشروع في الانجاز، ثم ولأسباب مالية تم تجميد المشروع مرة أخرى سنة 2014 وهكذا بقي المشروع يراوح مكانه لسنوات طويلة.

تتوفر المدينة الجديدة بوغزول على مختلف الشروط الأساسية لقيام تجمع سكاني كبير فهي تمتد على مساحة 220 هكتار، مقسمة على 11قطعة، وقائمة على الطاقات النظيفة.[15]

المدينة الجديدة سيدي عبد اللّه: تعتبر سيدي عبد اللّه، من سلسلة المدن الجديدة التي تحيط بالعاصمة الجزائرية، فهي تبعد 30 كم غرب العاصمة، وبالتحديد في ولاية تيبازة فهي تقع بين بلدتي الرحمانية ومحيلمة، تتوزع المدينة على مساحة 7.000 هكتار (70كم^2).

بدأ مشروع إنجاز المدينة الجديدة سيدي عبد اللّه في سبتمبر 1997، من قبل مؤسسة عمومية نظمت خصيصا لتهيئة المدينة الجديدة وهي ANSA، وعنيت هذه المؤسسة بدراسة المشروع كاملة بداية من مخطط تهيئة الأراضي حتى الوصول لمرحلة الإنجاز، وكان ذلك تحت إشراف المهندس المعماري Jean Deluz.

[15] وفاء بشاينية، إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي، دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013. ص ص 229 231

هيأت المدينة لتستقبل حوالي 300.000 (300 ألف) ساكن، وما يقارب 55.000 شقة على أن ترتفع الأعداد مستقبلا، وكذا توفير 85.000 منصب عمل.[16]

إن المدينة الجديدة سيدي عبد اللّه أنشأت لتكون قطبا لإقتصاد المعرفة حيث خصصت المدينة للمجال التكنولوجي والمعلوماتي، فهي تسمى بالمدينة الذكية غير أن ذلك لم يتحقق بعد حيث لا تزال أشغال ربط المسان بالألياف البصرية لخدمة الأنترنت سارية حتى اللحظة، كما تم إنشاء مؤسسة مختصة في الأبحاث التكنولوجية والمعلوماتية لشبكة الجيل الخامس بشراكة بين إتصالات الجزائر والمجمع الصيني ZTE.

المدينة الجديدة حاسي مسعود: تعتبر هذه المدينة مشروع وطني استراتيجي ذو أبعاد اقتصادية وخدماتية، تقع المدينة على إقليم بلدية حاسي مسعود بولاية ورقلة، وتقدر مساحة المدينة الجديدة ب4483 هكتار موزعة على النحو التالي:

1161 هكتار في محيط التوسع المستقبلي، 965 هكتار محيط منطقة نشاط الإمداد، و313 هكتار تمثل محيط حماية المدينة الجديدة.

يحدد البرنامج العام للمدينة الجديدة لحاسي مسعود كما يلي:

فضاءات لبرنامج السكن الموجه للمواطنين بعدد 80ألف سكن.

تجمعات الطاقة في محيط قدره 858 هكتار.

تجهيزات إدارية ومؤسسات للرياضة والشباب.

معاهد جامعية ومراكز للتكوين والبحث.

أماكن ومراكز للعبادة.

مناطق نشاطات موجهة على الخصوص لإنتاج السلع والخدمات.

منشآت قاعدية أساسية كالطرقات والسكك الحديدية وكذا نواقل الطاقة والماء، والاتصالات السلكية واللاسلكية.[17]

تسعى المدينة الجديدة لحاسي مسعود لتحقيق الوظائف الطاقوية، والجامعية والثقافية، والرياضية وحتى الترفيهية.

أما فيما يخص بقية المدن الجديدة فقد تم تخصيصها أيضا لأهداف بعينها، حيث ينتظر أن تكون المدينة الجديدة بوعينان بالبليدة قطبا رياضيا، في حين تم تخصيص مدينة المحلمة بتيبازة لتكون قطب للأبحاث الصيدلانية والطبية، أما الناصرية ببومرداس فينتظر منها أن تكون قطبا صناعيا.

---

[16] مدينة سيدي عبد اللّه، نموذج لأول مدينة ذكية في الجزائر،
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/96311.html بتاريخ 2017/05/22, سا 17:43

[17] دوار جميلة، المدن الجديدة في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد38، جوان 2014. ص232

ثالثا: مدى نجاعة سياسة المدن الجديدة وآفاقها:

بعد إقرار الحكومة العديد من مشاريع إنشاء المدن الجديدة والمصادقة عليها، أعطيت الأولية لإنجاز الجيل الأول منها والذي يقع في المحيط العاصمي، بهدف التحكم في التوسع العمراني الكبير في مدينة الجزائر –سيدي عبد اللّه غرب العاصمة، العفرون غرب ولاية البليدة، بوعينان شرق البليدة، الناصرية بولاية بومرداس- من أهداف إنشاءها:

فك الاختناق عن العاصمة.

تنظيم التعمير خارج مناطق التوسع السياحي حول الشواطئ والشريط الساحلي، الممتد بين بلدية عين البنيان، مرورا ببلدية اسطاوالي، وصولا إلى بلديتي زرالدة ودواودة.

إدماج المستثمرين في المدينة الجديدة، لتجنيب المنطقة السياحية البناءات الفوضوية.

حماية بيئة الساحل والأراضي الفلاحية الخصبة، باختيار الأنشطة المناسبة التي تلائم المنطقة.[18]

إن المدن الجديدة واجهت العديد من المشكلات فبالإضافة إلى الأموال الضخمة التي استهلكتها

مشكلة التكيف الاجتماعي، والثقافي: حيث لازالت تثير مشكلة التكيف مع ظروف البيئة الجديدة العديد من التساؤلات لدى الباحثين خاصة في مجال علم الاجتماع الأسري، فالأسر التي غادرت موطنها الأصلي نحو مدن جديدة، تحتاج لإقامة علاقات اجتماعية جديدة ومختلفة عما كان لديها سابقا، ضف إلى ذلك مشكلة الجريمة التي انتشرت كثيرا في المدن الجديدة بسبب الاختلاف والتباين الكبير في ثقافة الساكنة، والتنافس بين شباب الأحياء السكنية داخل المدينة للسيطرة على زمام الأمور فيها.

مشكلة الخدمات: من بين أكبر مشاكل المدن الجديدة هو افتقارها للخدمات الأمر الذي له تأثير كبير على معدلات التنمية واستقطاب الساكنة، فتوفر الخدمات يشكل عامل جذب رئيسي للساكنة، فالدوافع التي تجعل الأشخاص ينتقلون للإقامة في المدن الجديدة تكمن أساسا في توفر فرص العمل، وعيش حياة أفضل، الأمر الذي لم تعرفه مدننا الجديدة .

بالنظر إلى مختلف هذه التحديات التي تعرفها المدن الجديدة، يمكن القول بأن العديد من المسؤولين في الجزائر القائمين على قطاع العمران، لا ينظرون لهذه المدن باعتبارها مدنا جديدة بمقاييس عالمية، بل هي عبارة عن تجمعات حضرية جديدة أو توسعات فقط، فالعديد منها لا تراعي الطابع الهوياتي العمراني للجزائر ولا حتى الطابع الجمالي للمدن الجديدة العالمية الأمر الذي جعلها محط انتقاد من طرف العديد من المختصين، الذين يعتبرون أن دراسات هذه

[18] فوزي بودقة، دراسة تحليلية لفكرة المدن الجديدة في الجزائر على ضوء بعض التجارب العالمية، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 29، جوان 2009. ص 47

المدن ومخططاتها قد تمت لدى مراكز الدراسات الأجنبية خاصة الصينية منها، ولذلك فهي لا تلائم خصوصيات المجتمع الجزائري.

نتائج الدراسة:

غياب هيئة مختصة بأعمال التخطيط والتنمية يوكل لها مهمة التنسيق بين جميع الفاعلين في تنمية المدينة الجديدة كان السبب الرئيس في تدني مستوى الخدمات داخل المدن الجديدة.

إن اعتماد مركزية التسيير وسيطرة المؤسسات الحكومية على كل الأدوار: التخطيط، التمويل، التنمية، الاستثمار...، بالإضافة إلى مركزية القرار حيث أن صلاحيات الهيئات المحلية محدودة جدا، الأمر الذي جعل هذه المشاريع الضخمة توكل لمديريات التعمير محدودة الخبرة والمعلومات.

على الرغم من أن الرؤية التنموية الشمولية كانت موجودة، غير أن عملية التنفيذ أثبتت عكس ذلك أين تم تجسيد وتنمية هذه المدن الجديدة بشكل أحادي ومركزي.

بما أن كل الأدوار المرتبطة بإنشاء المدن الجديدة تتم بشكل مركزي وأحادي فإن وتيرة الانجاز تباطأت وأخذت وقتا طويلا، على عكس ما هو مقرر بسبب البيروقراطية والإجراءات الإدارية المماطلة.

خاتمة:

إن إنجاز مجموعة من المدن الجديدة التي نجحت لحد الآن في امتصاص نسبة معتبرة من الكثافة السكانية في المدن الكبرى الأم على غرار المدينة الجديدة سيدي عبد الله بمحور العاصمة، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المنتظر من ناحية تقديم الخدمات وتوفير مناصب الشغل الضرورية لاستقرار وكبح النمو الحضري المتزايد والمندفع نحو الشمال-بالخصوص الحواضر الكبرى- بالإضافة إلى إدماج العامل البيئي الذي يعتبر متدني النسبة مقارنة بالأهداف المسطرة والتي وضعت معايير إيكولوجية، وتقليص مستويات التلوث كأحد المبادئ الأساسية في سيرورة النشاط ما عدا التي تتعلق بمدينة "بوغزول" المدينة الإيكولوجية والتي لم تر النور بعد ولايزال مستقبلها مجهولا، وعليه يمكن القول بأن الجزائر اعتمدت سياسة المدن الجديدة لكن بعقلية المساكن الجديدة.

في الأخير وجب التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، والتي يجب ان تجسد في ضوء توجيهات التخطيط الاقليمي وضمن مقاربة تشاركية بين جميع الفاعلين في القطاع .

إن العمران المستدام يتحقق بتظافر الجهود، وباعتباره سيرورة بحاجة متواصلة إلى استخدام مختلف الموارد وعليه وجب الحفاظ عليها، واستغلالها بطريقة عقلانية، من خلال البحث عن آليات أكثر حداثة للتهيئة الإقليمية.